

المادة: الاقتصاد الشهادة: الثانوية العامة الفرع: الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم ١- المدة: ثلاث ساعات	الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد	 المركز التربوي للبحوث والإنماء
---	--	---

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ وحتى صدور المناهج المطورة)

المجموعة الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات (٨ علامات)

- ١- تعاني إحدى الدول من مشاكل عدّة ، أبرزها:
- تضخم مالي.
- عجز في الموازنة العامة.
١.١ - اقترح إجراءين ضمن السياسة المالية لمعالجة هاتين المشكلتين. (٠.٥ علامة)
٢.١ بيّن العلاقة بين أحد إجراءات هذه السياسة ومكافحة المشكلة الاقتصادية. (٠.٥ علامة)

٢- إملأ الجدول التالي: (علامة واحدة)

المشكلة	وسيلة المعالجة
١.٢ - تلف بعض المحاصيل الزراعية بعد امتناع المزارعين عن قطعها بسبب وفرة العرض على الطلب ولعدم الخضوع لابتزاز تجار الجملة .	
٢.٢ - تعرّض منتجات بعض الدول لمنافسة خارجية من قبل دول العالم الثالث بسبب الكلفة الزهيدة جداً التي تدفع لهؤلاء العاملين.	

٣- علّل كلاً من العبارات التالية: (علامة واحدة)

- ١.٣ - إن المصارف التجارية قليلاً ما تقبل إمداد القطاع الزراعي بالقروض الطويلة الأجل، أو حتى بأي نوع من القروض.
٢.٣ - إعطاء الأولوية ضمن السياسة الصناعية للمنشآت الصناعية المتجهة نحو التصدير يساهم في تعزيز الاحتياط الوطني من العملات الصعبة.
٣.٣ - تركز الدول النامية على الضرائب غير المباشرة لتمويل خزينة الدولة (تبريرين).
٤ - صنّف بلاك وموتون السلوك القيادي في خمس مجموعات أساسية تعكس درجة اهتمام المدير القائد في كل منها ببعدين أساسيين: الاهتمام بالعمل (ع) والاهتمام بالعلاقات مع العاملين (ن)، حدّد النمط السلوكي القيادي لكل حالة من الحالات أدناه: (علامة واحدة)
١.٤ - قرّر مدير معمل الربيع للنسيج صرف ٢٠٠.٠٠٠ ل.ل. كمكافأة مادية لكل عامل من عمّاله بعد مواكبته للمجهود الكبير الذي حققه حيث قاموا بتصنيع ٥٠٠٠ قميص خلال ثلاثة أيام عمل عوضاً من خمسة أيام.
٢.٤ - اتخذ مدير المصرف العربي ش.م.ل قراراً يقضي بحسم ٣% من راتب كل موظف يتأخر بالحضور الى العمل بمعدل ٤٥ دقيقة في الشهر.
٥ - لنفترض ان الرأسمال المستثمر في صناعة الحفائب المدرسية، بلغ ٥ ملايين وحدة نقدية. وبيعت الحقيبة الواحدة بسعر ٨٠٠ وحدة نقدية. تكاليفها تغيرت وفق كمية الانتاج وفقاً للجدول التالي.

كمية الانتاج	ك.بث	ك.م	ك.ك	ك.ح
0			800,000	
1000			890,000	
2000			980,000	
3000			1,300,000	
4000			2,100,000	

١.٥ - أكمل الجدول أعلاه. (علامة واحدة)

- ٢.٥ - حدّد كمية الانتاج التي تحقق أقصى ربح ممكن للمنشأة الاقتصادية، مبرراً إجابتك. (٠.٥ علامة)
٣.٥ - احتسب كمية الانتاج التي تحقق ربحاً معدماً لهذه المنشأة، إذا افترضنا أن الطاقة القصوى للإنتاج ٣٠٠٠ حقيبة. (٠.٥ علامة)
٤.٥ - إذا تمّ إيداع الرأسمال المستثمر لهذه المنشأة في مصرف مقابل الحصول على فائدة بسيطة قيمتها ٢٧٥,٠٠٠ وحدة نقدية بعد تجميد المبلغ من ٢ آذار ولغاية ٢٩ آب من نفس العام. حدّد الخيار الأنسب للمنشأة الذي يجب إتخاذه، مبرراً إجابتك. (علامتان)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (١٢ علامة)

مستند رقم ١

يلفت الخبير الاقتصادي والاستراتيجي جاسم عجاقة الى أن عام ٢٠١٥ كان من أسوأ الفترات الاقتصادية التي مرّ بها لبنان، وذلك حيال التآكل البنوي للماكينة الاقتصادية. ويشير الى أنه من المتوقع أن تكون سنة ٢٠١٦ إستمراراً طبيعياً للوضع القائم مما يُبرز عدداً من التحديات التي يجب مُعالجتها. ويرى أن النمو في عام ٢٠١٥ كان بحدود ٠.٣ %، ومن بين أسبابه، ارتفاع الإستهلاك في الأشهر الستة الأولى من ٢٠١٥. لكن، وفي غياب الإستثمارات وتردّي الوضع السياسي والأمني، يبقى الاقتصاد اللبناني أمام تحديات أبرزها السيطرة على العجز في الموازنة العامة وعلى الدين العام. وهذا الأمر يتم وفق عجاقة، عبر إقرار موازنة ٢٠١٦ حتى وان لم تحتو على شق إقتصادي، فقوينة وترشيد الإنفاق بحد ذاته هو لجم العجز، بالإضافة الى السيطرة على البطالة عبر توفير فرص عمل للشباب وتحفيز الإستثمارات من خلال إقرار قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وقوانين ضريبية تحفز الاستثمارات، وتساهم في محاربة الفقر الذي بدأ يطيح الطبقة الوسطى التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي في الدول.

المصدر: "النهار" ٩ كانون الثاني ٢٠١٦ - السنة ٨٣ - العدد ٢٥٨٧٣.

مستند رقم ٢

مدير التحرير الاقتصادي في جريدة «السفير» عدنان الحاج، يعتبر أن الوضع الأمني الهشّ في المنطقة العربية وكذلك في الداخل اللبناني، أثرا جذاً على عدّة نشاطات اقتصادية في لبنان. ما جعل الركائز الثلاث الرئيسة التي تحفّز الاقتصاد اللبناني، في تراجع مستمر وأرقامها تظهر بوضوح العجز في الاقتصاد:

- ١- الاستثمارات والرساميل الواردة، وقد تراجعت خلال الثمانية الأشهر الأولى من العام ٢٠١٥ أكثر من ٣ مليارات دولار، أي بمعدل ٣٣ في المئة. ويعود ذلك إلى انخفاض التحويلات الخارجية... اما في ما خصّ تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، فقد بلغت نحو ٦ مليارات دولار، بعد أن كانت ٨.٤ مليارات دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. والسبب عائد إلى عودة عدد من اللبنانيين العاملين في الخارج.
- ٢- الوضع السياسي المتأزّم حيث تراجع معه عدد الزائرين العرب ولا سيّما الخليجيين منهم.
- ٣- حركة الصادرات الزراعية والصناعية، سجّلت الصادرات الزراعية تراجعاً من ٢٠٠ مليون دولار إلى ١٦٠ مليون دولار. أما الصادرات الصناعية فقد تراجعت بنسبة ١٠ في المئة، بحيث كانت حتى آب الماضي ٣.٤ مليارات دولار وأصبحت اليوم ٢.٧ مليارات دولار، مع العلم بأن قيمة المستوردات تفوق قيمة الصادرات في القطاعين. وسبب هذا التراجع، إقفال المعابر في بعض الأحيان ولا سيّما اللبنانية السورية، وبالتالي زيادة كلفة التصدير.

المصدر: مجلة الجيش - العدد ٣٦٥ - تشرين الثاني ٢٠١٥ (بتصرف).

مستند رقم ٣

(...) بعد إطلاق المصرف المركزي، اعتباراً من العام ١٩٩٦، الحوافز التي تستفيد من تخفيض الاحتياطي الإلزامي ...، جاءت الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة متدنية للمصارف مع مطلع العام ٢٠١٣ بمثابة برنامج تحفيزي جديد للتسليفات، شمل معظم القطاعات الإقتصادية، محاولاً إعطاء دفع جديد لعملية النمو الإقتصادي من خلال التسليف المصرفي بالليرة وبفوائد مقبولة.

أضاف: وأخيراً، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٣٣١ الذي يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة، ضمن حدود ٣% من أموالها الخاصة، في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة. وهي مهمة جديدة للمصارف بالمشاركة في رأس مال هذه الشركات، حيث تتيح لها المزيد من العطاء في خدمة الإقتصاد الوطني، في دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تدرج في إطار اقتصاد المعرفة.

المصدر: ورشة عمل في مصرف لبنان عن رسملة الشركات الناشئة - الخميس ١٩ كانون الأول ٢٠١٣ .

بالعودة الى المستندات أعلاه، اجب على الأسئلة التالية:

١- بالعودة الى المستند رقم (١)،

١.١- استخرج السبب الذي ساهم في تحقيق نسبة النمو المشار اليها في المستند. (٥,٠ علامة)

١.٢- فسّر العلاقة بين هذا السبب والنمو الاقتصادي. (٥,٠ علامة)

٢- ١.٢- سمّ النظام الاقتصادي الذي يشير اليه المستند رقم (١). ادمج اجابتك بدلالة من المستند. (علامة واحدة)

٢.٢- ورد في المستند رقم (١): "... بدأ يطيح الطبقة الوسطى التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي في الدول"، اقترح سياسة من شأنها

المساهمة في تعزيز الطبقة الوسطى، ثم اشرح انعكاس تعزيز الطبقة الوسطى على الوضع الاجتماعي. (٥,١ علامة)

٣- بالعودة الى المستند رقم (٢)، اربط بشكل متسلسل بين عودة اللبنانيين العاملين في الخارج وانعكاسه على الوضع الاقتصادي في لبنان. (علامة)

٤- يظهر البند (٣) من المستند رقم (٢) مشكلة اقتصادية، استنتج هذه المشكلة. برر اجابتك بدلالة من المستند. (علامة واحدة)

٥- ١.٥- بالعودة الى الفقرة الأولى من المستند رقم (٣)، استخرج اجراءين من ضمن السياسة النقدية. (٥,٠ علامة)

٥.٢- اربط بشكل متسلسل بين تطبيق أحد الاجراءين المستخرجين ومعالجة المشكلة الاقتصادية الواردة في البند (٣) من المستند رقم (٢). (علامة)

٦- ورد في المستند رقم (٣): "... في دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تدرج في إطار اقتصاد المعرفة". أذكر نتيجة إقتصادية مباشرة لهذا المشروع، ثم اشرح انعكاسها على الوضع الاقتصادي. (علامة واحدة)

٧- بالعودة الى المستندات أعلاه اكتب نصاً تقترح فيه:

- سياسة بنوية مناسبة لمعالجة الوضعين المالي والاقتصادي (في المستند رقم ١) واجراءين ضمنها.

- سياسة لمعالجة مشكلة تراجع الصادرات الصناعية (في المستند رقم ٢) واجراءين ضمنها.

أربط بين تطبيق إجراءات كل سياسة والهدف المرجو. (٤ علامات)

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (١٢ علامة)

مستند :

تبرز عمليات الاستغناء الواسعة عن العمّال والموظفين التي تبدو كأنها «خير يومي عادي»، هواجس الخوف والقلق لدى معظم العائلات اللبنانية من فقدان معيّلها عمله. يقدر البعض نسبة البطالة بـ ١٩ في المئة من إجمالي عدد السكان، وصولاً إلى ٣٥ في المئة عند أطراف أخرى. كما تشير دراسة متخصصة إلى ارتفاعها إلى ٢٠ في المئة، خصوصاً في صفوف الشباب.

ويلحظ خبراء اقتصاديون وجود عوامل متشعبة وعديدة تعتبر من الأسباب الرئيسة للبطالة، ومنها سياسة الحكومة الاقتصادية الخاطئة، «الداعمة لقطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، والسماح لليد العاملة، والبضائع الأجنبية بدخول البلاد بلا حسيب أو رقيب». ومن الوجوه الجديدة للبطالة غياب فرص العمل المناسبة من سوق العمل لاختصاصات الشباب المتعلم، ويتجسد ذلك بوجود تخمة في كثير من الاختصاصات.

ويؤكد رئيس لجنة مكافحة البطالة والعاطلين عن العمل في لبنان رفيق الصعبي أن الدولة ملزمة أولاً بالسعي إلى تأمين العمل لجميع مواطنيها، قبل أن تأخذ الضرائب منهم، كما هي ملزمة بمعالجة جميع انعكاسات البطالة منها الفقر والأفات الاجتماعية الناجمة في معظمها، عن قلة أو انعدام فرص العمل. ويقترح الصعبي خطوات لمواجهة المشكلة، منها: مجانية التعليم والصحة، إنشاء مراكز في المناطق لإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، تمهيدا لدمجهم في سوق العمل.

المصدر: جريدة السفير - ٩-٣-٢٠١١

إعتماداً على ما جاء في المستند أعلاه وعلى معلوماتك المكتسبة، عالج هذا الموضوع مستخرجاً أسباب البطالة الواردة في المستند، ذاكراً ثلاثة من انعكاساتها، مقترحاً ثلاثة حلول لتخطي هذه المشكلة وربطاً بين الاسباب والحلول.

المادة: الاقتصاد الشهادة: الثانوية العامة الفرع: الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم - ١ - المدة : ثلاث ساعات	الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد	 المركز التربوي للبحوث والإنماء
---	--	---

أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الانزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات (٧ علامات)

- ١- ١.١ - تخفيض النفقات العامة أو لجم ارتفاع هذه النفقات. (٠.٢٥ علامة)
- رفع الضرائب المباشرة على المداخل والأرباح. (٠.٢٥ علامة)
٢.١ - تخفيض النفقات العامة ← تخفيض السيولة ← تخفيض الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← تخفيض الأسعار ← تخفيض التضخم المالي. (٠.٥ علامة)

٢- إملأ الجدول التالي: (علامة واحدة)

المشكلة	وسيلة المعالجة	
١.٢ - تلف بعض المحاصيل الزراعية بعد امتناع المزارعين عن قطعها بسبب وفرة العرض على الطلب ولعدم الخضوع لابتزاز تجار الجملة.	- إنشاء تعاونيات مختصة بتصريف الانتاج الزراعي	٠.٥ علامة
٢.٢ - تعرض منتجات بعض الدول لمنافسة خارجية من قبل دول العالم الثالث بسبب الكلفة الزهيدة جداً التي تدفع لهؤلاء العمال.	- فرض ضرائب جمركية متحركة - تحديد كمية الاستيراد - فرض مواصفات تعجيزية	٠.٥ علامة يكفي ذكر وسيلة واحدة

٣- علل كلاً من العبارات التالية:

- ١.٣ - إن المصارف التجارية قليلاً ما تقبل إمداد هذا القطاع بالقروض الطويلة الأجل، أو حتى بأي نوع من القروض لأن درجة المخاطرة التي تنسبها لهذا القطاع مرتفعة جداً نظراً لخضوعه لتأثيرات العوامل الطبيعية أكثر من أي قطاع. (٠.٢٥ علامة)
٢.٣ - إعطاء الأولوية ضمن السياسة الصناعية للمنشآت الصناعية الموجهة نحو التصدير يساهم في زيادة الصادرات، عندها سيتقاضى المصدرون أموالاً بالعملة الأجنبية مقابل بضائعهم مما يساهم في تعزيز الاحتياط الوطني من العملات الصعبة بعد ايداعها في المصارف أو بعد إعادة تحويلها إلى العملة الوطنية. (٠.٢٥ علامة)
٣.٣ - يعود التركيز في الدول النامية لتمويل خزانة الدولة على الضرائب غير المباشرة بسبب ضعف الادارة الضريبية واستخدامها تقنيات تقليدية في تحصيل الضرائب من جهة (٠.٢٥ علامة)، وبسبب سهولة تحصيل الضرائب غير المباشرة من جهة أخرى. (٠.٢٥ علامة).

٤ - ١.٤ - مدير متكامل. (٠.٥ علامة).

٢.٤ - مدير متشدد. (٠.٥ علامة).

٥ - ١.٥ - (ك. ث. ← ٠.٢٥ علامة - ك. م. ← ٠.٢٥ علامة - Δ ك. ب. / Δ ن / ك. ح. ← ٠.٥ علامة)

كمية الانتاج	Δ ن	ك. ث	ك. م	ك. ب	Δ ك. ب	ك. ح
0	—	800,000	0	800,000	—	—
1000	١٠٠٠	800,000	90,000	890,000	٩٠,٠٠٠	90
2000	١٠٠٠	800,000	180,000	980,000	٩٠,٠٠٠	90
3000	١٠٠٠	800,000	500,000	1,300,000	٣٢٠,٠٠٠	320
4000	١٠٠٠	800,000	1,300,000	2,100,000	٨٠٠,٠٠٠	800

٥.٢ - تحقق المنشأة أقصى ربح ممكن عند كمية انتاج = ٤٠٠٠ وحدة (٠.٢٥ نقطة)

التبرير: لأن عند هذه الكمية من الانتاج ك. ح = س = ٨٠٠ و ن. (٠.٢٥ نقطة)

٣.٥ -

$$Q_0 = \frac{F}{P_m - v}$$

F = ك.ب = ٨٠٠,٠٠٠ و.ن

P_m = السعر = ٨٠٠ و.ن

v = ك.م.و = ك.م ÷ كمية الإنتاج = ٣٠٠٠ ÷ ٥٠٠,٠٠٠ = ١٦٦.٦٧ و.ن (٠.٢٥ علامة)

$$Q_0 = \frac{800,000}{800 - 166.67} = 1263.15 \text{ حقيبة}$$

(٠.٢٥ علامة)

٤.٥ -

$$100 \times \frac{\text{الربح}}{\text{كلفة الاستثمار}} = \text{معدل مردود الاستثمار}$$

الربح = الايرادات الكلية - التكاليف الكلية

الربح = (السعر × الكمية) - (ك.ب) (٠.٢٥ علامة)

الربح = (٣٠٠٠ × ٨٠٠) - (١,٣٠٠,٠٠٠) = ٢,٤٠٠,٠٠٠ - ١,٣٠٠,٠٠٠ = ١,١٠٠,٠٠٠ و.ن (٠.٢٥ علامة)
كلفة الاستثمار = ٥,٠٠٠,٠٠٠ و.ن

$$22\% = 100 \times \frac{1,100,000}{5,000,000} = \text{معدل مردود الاستثمار (٠.٢٥ علامة)}$$

$$I = \frac{C_0 \times n \times i}{360}$$

الأشهر	الأيام
أذار	31 - 2 = 29
نيسان	30
أيار	31
حزيران	30
تموز	31
أب	29
المجموع	180 (٠.٢٥ علامة)

$$275,000 = \frac{5000,000 \times 180 \times i}{360}$$

$$i = \frac{275,000 \times 360}{5000,000 \times 180} = 11\% \quad (٠.٥ علامة)$$

بما أن معدل مردود الاستثمار = 22% أكبر من معدل الفائدة على الودائع = ١١% أختيار المشروع هو القرار الاستثماري الانسب الذي يجب اتخاذه.
(٠.٥ علامة)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (١٢ علامة)

١- ١.١ - " ومن بين أسبابه ارتفاع الإستهلاك في الأشهر الستة الأولى من ٢٠١٥ ". (٠.٥ علامة)

١- ٢.١ - ارتفاع الإستهلاك ← ↑ الاستثمار (٠.٢٥ علامة) ← ↑ النمو الإقتصادي. (٠.٢٥ علامة)

٢- ١.٢ - النظام النيو ليبرالي. (٠.٥ علامة)

- من خلال إقرار قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

أو - قوانين ضريبية تحفز الاستثمارات، وتساهم في محاربة الفقر الذي بدأ يطيح الطبقة الوسطى التي تعتبر أساس

النمو الإقتصادي في الدول. (٠.٥ علامة)

٢.٢- سياسة اعادة التوزيع.(٠.٥ علامة)

- زيادة حجم الطبقة الوسطى ← ↑ القدرة الشرائية لهذه الطبقة (٠.٢٥ علامة) ← ↑ الطلب على الاستهلاك (٠.٢٥ علامة) ←
↑ الاستثمار (٠.٢٥ علامة) ← ↑ فرص العمل وانخفاض البطالة (٠.٢٥ علامة).

٣- عودة لبنانيين عاملين في الخارج ← انخفاض الرساميل الواردة ← ↓ القدرة الشرائية ← ↓ الطلب على الاستهلاك (٠.٢٥ علامة) ←
↓ الاستثمارات (٠.٢٥ علامة) ← ↓ الإنتاج (٠.٢٥ علامة) ← ↓ النمو الاقتصادي (٠.٢٥ علامة).

٤- تقافم العجز في الميزان التجاري.(٠.٥ علامة)

- التبرير: سجلت الصادرات الزراعية تراجعاً من ٢٠٠ مليون دولار إلى ١٦٠ مليون دولار. أما الصادرات الصناعية فقد تراجعت بنسبة ١٠ في المئة، بحيث كانت حتى آب الماضي ٣.٤ مليارات دولار وأصبحت اليوم ٢.٧ مليارات دولار، مع العلم بان قيمة المستوردات تفوق قيمة الصادرات في القطاعين.(٠.٥ علامة)

٥- ١.٥- الاجراءين هما:- تخفيض الاحتياطي الإلزامي.(٠.٢٥ علامة) - التسليف المصرفي بالليرة وبفوائد مقبولة.(٠.٢٥ علامة)

٢.٥- التسليف المصرفي بالليرة وبفوائد مقبولة للقطاعات الاقتصادية تؤدي الى انخفاض كلفة الإنتاج (٠.٢٥ علامة) ← ↑ القدرة التنافسية للسلع الوطنية (٠.٢٥ علامة) ← ↑ الطلب على السلع الوطنية في الداخل والخارج (٠.٢٥ علامة) ← ↑ التصدير مقابل انخفاض الاستيراد ←
↓ العجز في الميزان التجاري (٠.٢٥ علامة)

٦- زيادة الانتاجية / زيادة انتاجية العمل.(٠.٢٥ علامة)

- ان دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية يؤدي الى زيادة انتاجية العمل (٠.٢٥ علامة) وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي (٠.٢٥ علامة) وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي (٠.٢٥ علامة).

أو- ان دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية يؤدي الى زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية (٠.٢٥ علامة) مما يزيد الطلب على

الاستهلاك فيزداد الاستثمار ويزداد الانتاج وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي (٠.٢٥ علامة).

٧- المشكلة	السياسة ٠.٥ علامة لكل سياسة	الاجراء ٠.٢٥ علامة لكل اجراء	النتيجة
زيادة العجز في الموازنة العامة غياب الاستثمارات	الخصخصة	BOT الانشاء الاستغلال والتحويل: يضمن إعادة تحويل المنشأة العامة الى القطاع العام بعد فترة زمنية. و BOO الانشاء الاستغلال والتملك: يتم تصفية المؤسسة العامة وبيعها للقطاع الخاص بشكل نهائي.	- تطبيق الإجراءات ← زيادة الإيرادات العامة وخفض الانفاق العام ← ↓ العجز في الموازنة العامة (٠.٥ علامة) - تطبيق هذه الإجراءات ← تنشيط وزيادة فعالية المنشآت العامة ← ↑ الإنتاجية ← ↑ القدرة التنافسية ← ↑ الطلب على الاستهلاك ← ↑ الاستثمار (٠.٥ علامة)
تراجع الصادرات الصناعية	التشجيع على التصدير	- إنشاء مركز توثيق أو بنك للمعطيات. - الحملات الدعائية في الأسواق الخارجية. - إعطاء ضمانات للمصدرين من خلال شركة للتأمين على التصدير. - تمويل الصادرات من خلال إنشاء مصرف لتمويل الصادرات. - الإعفاءات الضريبية للصادرات من الضرائب غير المباشرة - الإعفاءات الضريبية للمداخل التي يحققها المصدرون من عملية التصدير	- وضع المصدرين باستمرار على بينة من تطور اوضاع الاسواق التي يصدرون اليها. - تعريف التجار والمستهلكين الاجانب بالسلع الصناعية المحلية. - طمأننة المصدرين. - توفير السيولة ← تعزيز الصادرات - انخفاض كلفة الصادرات وتحسين القدرة التنافسية. - انخفاض كلفة الصادرات وتحسين القدرة التنافسية. ٠.٥ علامة

٠.٥ علامة لترابط النص

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (١٢ علام)

١- المقدمة: (٣ علامات)

- **للمنهجية:** ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الإشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها في المضمون.

- **للمضمون :**

- **مثال :** البطالة هي ظاهرة إجتماعية لا يتوافر فيها العمل للعمّال رغم رغبتهم فيه وسعيهم إليه. كما أن لتعطّل قوة العمل عدّة آثار وانعكاسات سلبية تؤدي انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض الطلب على الاستهلاك وذلك سيؤدي حتمًا الى انخفاض الاستثمارات وصولًا الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

- **الإشكالية :**

مثال : كيف تستطيع الدولة تأمين العمل لجميع مواطنيها وكيف ستعالج انعكاسات البطالة ؟

٢- صلب الموضوع: (٧ علامات)

- **للمنهجية:** يجب مراعاة تسلسل الأفكار وفق الخطوات المطروحة في الموضوع وربط الفقرات بجملّة انتقالية.

أسباب البطالة الواردة في المستند: (علامة واحدة).

- سياسة الحكومة الاقتصادية الخاطئة، «الداعمة لقطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة».

- «السماح لليد العاملة بدخول البلاد بلا حسيب أو رقيب».

- «السماح لليضائع الاجنبية بدخول البلاد بلا حسيب أو رقيب».

- غياب فرص العمل المناسبة من سوق العمل لاختصاصات الشباب المتعلم، ويتجسد ذلك بوجود تخمة في كثير من الاختصاصات.

ثلاثة انعكاسات للبطالة: (٣ علامات)

- على الصعيد الإجتماعي:

البطالة تؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية والى فقر وانخفاض في مستوى المعيشة للعاطلين عن العمل وللأشخاص الذين هم على عاتقهم كما تؤدي الى انخفاض في المرتبة الإجتماعية التي يحتلونها فضلًا عن ميلهم نحو الانحراف الإجتماعي (سرقة، قتل، تعاطي وترويج مخدرات، عنف إجتماعي، أعمال إرهابية، ... إلخ).

- على الصعيد الديموغرافي:

البطالة تؤدي الى نزف ديموغرافي (تراجع عدد السكان) يتمثل بارتفاع سن الزواج ومعدل العزوبة من جهة، وانخفاض معدل الولادات من جهة أخرى، ممّا يؤدي الى هجرة كثيفة الى الخارج خاصة هجرة الأدمغة والرأسمال البشري الكفوء وتؤدي الى انخفاض الإنتاجية.

- على الصعيد الإقتصادي:

البطالة تؤدي الى هدر لرأسمال بشري كفوء مكلف جدًا للدولة و للأسر التي مولت إعداده تربويًا ولم تعط له الفرصة للمساهمة في الإنتاج.
البطالة ← ↓ المداخيل ← ↓ القدرة الشرائية ← ↓ الطلب على الإستهلاك ← ↓ الإستثمار ← ↓ الإنتاج ← ↓ النمو الإقتصادي.

- على الصعيد المالي:

مكلفة جدًا وتساهم في ارتفاع العجز في موازنة الدولة خاصّة في الدول التي تدفع تعويضات بطالة للعاطلين عن العمل.

- الحلول: (٣ علامات)

الأسباب	مطلوب ثلاثة حلول / الاجراءات:	
سياسة الحكومة الاقتصادية الخاطئة، «الداعمة لقطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة» ← المشكلة التنموية : نمو غير متوازن	- تخفيض معدل الفائدة على القروض المصرفية المعدة للاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة. (٠.٥ علامة) - إعفاءات ضريبية للمنشآت التي تنوي الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة لفترة مؤقتة. (٠.٥ علامة) الاجراء ← زيادة الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة ← زيادة فرص العمل ← تخفيض البطالة.	علامة
والسماح للبضائع الأجنبية بدخول البلاد بلا حسيب أو رقيب.	- زيادة الرسوم الجمركية على السلع الصناعية المستوردة - تحديد كمية الإستيراد - فرض مواصفات تعجيزية - تخفيض سعر صرف العملة الوطنية لفترة مؤقتة الاجراء ← زيادة الطلب على البضائع المنتجة محلياً ← زيادة الاستثمار ← زيادة فرص العمل ← تخفيض البطالة	علامة
غياب فرص العمل المناسبة من سوق العمل لاختصاصات الشباب المتعلم	استخدام السياسة الناشطة في مجال اليد العاملة التي تقضي بإعادة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل لاكتساب المهارات التي يطلبها سوق العمل وإعدادهم في الاختصاصات المطلوبة من المنشآت الاقتصادية.	علامة
والسماح لليد العاملة بدخول البلاد بلا حسيب أو رقيب.	- وضع اجراءات تنظيمية متخذة من قبل وزارة العمل تقضي بإجبار العمال الاجانب بالحصول على تأشيرة دخول الى البلد والحصول على إقامة في البلد فضلاً عن دفع جميع الضرائب المتوجبة عليهم ← انخفاض منافسة العمال الاجانب للعمال اللبنانيين ← تخفيض البطالة	

٣- الخاتمة: (علامتان)

- **للمنهجية:** الإجابة عن الإشكالية – النتيجة. (نصف علامة).

- **المضمون:** تلخيص الأفكار التي وردت في صلب الموضوع، المقدمة وتجب عن الإشكالية. (علامة ونصف).

المادة: الاقتصاد الشهادة: الثانوية العامة الفرع: الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم ٢- المدة: ثلاث ساعات	الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد	 المركز التربوي للبحوث والإنماء
---	--	---

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ وحتى صدور المناهج المطورة)

المجموعة الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات (٨ علامات)

- ١- قرّرت إحدى الدول زيادة نفقاتها العامّة على التعليم وزيادة نسبة المضمونين صحياً والعمل على تمكين المرأة عبر الاعداد والتدريب.
 - ١.١- سمّ السياسة التنموية المتبعة. (٠.٥ علامة)
 - ٢.١- اقترح إجراءين مكملين للإجراءات المذكورة أعلاه. (٠.٥ علامة)
 - ٣.١- أذكر نتيجة إقتصادية مباشرة لهذه الإجراءات. (٠.٥ علامة)

٢- إملأ الجدول الآتي بما يتلاءم مع الخيارات المتاحة أمام الدولة ضمن استراتيجية التصنيع: (٠.٥ علامة)

الخيار	سبب لاعتماد هذا الخيار
- التركيز على الصناعات الخفيفة.	
- التركيز على الصناعات الثقيلة.	

٣- علل كلاً من العبارات التالية: (علامة واحدة)

- ١.٣- إن الإفراط في منح التقديمات الإجتماعية في النظام النيوليبرالي قد يضعف القدرة التنافسية للمنشآت الإقتصادية.
- ٢.٣- في ظل الثورة الصناعية الأولى، أدّى الارتفاع المتواصل لإنتاج النسيج الى حدوث ثورة زراعية في إنكلترا.
- ٣.٣- صاحب السلطة الشخصية أكثر تأثيراً على زملائه في الاستشارات التي تتعلق بالعمل، من صاحب السلطة الرسمية في بعض الأحيان.
- ٤.٣- في مرحلة الكساد يتراجع التضخم المالي.

٤- مبلغان الأول بقيمة ١٠.٠٠٠.٠٠٠ وحدة نقدية والثاني بقيمة ٩.٠٠٠.٠٠٠ وحدة نقدية أودعا بفائدة بسيطة، الأول بمعدل i_1 والثاني بمعدل يقل عن الأول بـ ١.٥%. وبعد مرور ٣ أشهر على إيداع المبلغ الأول و٦ أشهر على إيداع المبلغ الثاني كانت فائدة المبلغ الثاني تزيد عن فائدة المبلغ الأول بقيمة ٧٢.٥٠٠ وحدة نقدية. احتسب معدلي الفائدة i_1 ، i_2 . (١.٥ علامة)

٥- قرر أحد المستثمرين إنشاء مصنع لإنتاج أجهزة الحاسوب وبعد إجراء دراسة الجدوى الإقتصادية تبين أن المشروع يحتاج إلى العناصر التالية والتي تشمل مصاريف التأسيس بالإضافة الى النفقات التشغيلية السنوية:

- أرض = ٢٠٠.٠٠٠ وحدة نقدية.
 - معدات وتجهيزات = ١٥٠.٠٠٠ وحدة نقدية
 - مواد أولية = ٩٠.٠٠٠ وحدة نقدية
 - طاقة = ٢٠.٠٠٠ وحدة نقدية
 - كلفة دراسة الجدوى الإقتصادية = ١٥.٠٠٠ وحدة نقدية.
 - رواتب وأجور = ١٠٠.٠٠٠ وحدة نقدية.
- وقد أظهرت دراسة الجدوى أنه من المتوقع أن تبلغ مبيعات المشروع كالتالي:

- في السنة الأولى من عمر المشروع = ١٠٠٠ جهاز - سعر المبيع المتوقع للجهاز خلال هذه السنة ٢٠٠ ون.
- في السنة الثانية من عمر المشروع = ١٣٠٠ جهاز - سعر المبيع المتوقع للجهاز خلال هذه السنة ٢٣٠ ون.
- في السنة الثالثة من عمر المشروع = ١٦٠٠ جهاز - سعر المبيع المتوقع للجهاز خلال هذه السنة ٣٠٠ ون.
- في السنة الرابعة من عمر المشروع = ٢٠٠٠ جهاز - سعر المبيع المتوقع للجهاز خلال هذه السنة ٣٢٠ ون.

علماً أن معدل الرهنئة السنوي يساوي ٦%، حدّد إذا كان المشروع مجدياً مبرّراً اجابتك بالاحتسابات اللازمة. (٢.٥ علامة)

٦- رتب مراحل التخطيط الواردة أدناه ملتزمًا بتسلسلها المنهجي.
تقييم البدائل- اختيار البديل الانسب - تحديد الأهداف - تحديد البدائل. (علامة واحدة)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (١٢ علامة)

مستند رقم (١): حكمة الحاكم.

(...) بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ تجلّت حكمة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالسياسات الوقائية التي كان أخذها قبل التنبّه إليها من جانب البنوك المركزية الكبرى في العالم ومؤسسات التصنيف الدولية التي أخطأت في تصنيفاتها للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الكبرى. فهو كان يشدّد في سياسته على ضبط الاقتراض للمضاربات العقارية بموجب تعاميم مصرف لبنان، كما الاتجار بالأوراق المالية. وهنا لا بد من الإشارة الى أن المصارف جرّاء هذه السياسات وما تبعها من استقرار نقدي منذ عام ١٩٩٣، حققت ارتفاعاً كبيراً في رأسمالها وموجوداتها. وساهم ذلك في ارتفاع ملحوظ للتدفقات النقدية بلغ حجمها الأقصى خلال الأزمة المالية العالمية، إذ وصلت التدفقات الى نحو ٥٠ مليار دولار على مدى ٣ سنوات.

إلى ذلك كله، وجرّاء التراجع في النمو الاقتصادي والعجز الكبير في الموازنة الحكومية، عمد مصرف لبنان الى ابتكار برامج وتنفيذها لمساعدة المصارف على الاندماج من جهة، وتأمين قروض مدعومة للمشاريع الصناعية، والسياحية والاستشفائية والسكنية والطاقة البديلة ... إلخ. الأمر الذي عزّز الاستثمارات في كل من هذه القطاعات، فالنمو المتواضع المحقق منذ أكثر من أربع سنوات جاء نتيجة هذا الدعم.
المصدر: الاقتصاد الجديد - العدد الثالث - آذار ٢٠١٦.

مستند رقم (٢):

(...) خفضت مؤسسات التصنيف الدولية من نسب النمو الاقتصادي المتوقع في لبنان لعام ٢٠١٢، بحيث لا يتجاوز ٢ % في أحسن الأحوال، على أن يتحسن الأداء سنة ٢٠١٣ ليبلغ معدل النمو نحو ٣.٧ %، وأتت هذه التوقعات بعد وتيرة النمو المرتفعة التي شهدتها الاقتصاد اللبناني على مدى أربع سنوات متتالية في الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ إذ بلغ عام ٢٠١٠ حوالي ٧.٥ %، وبعد التحذيرات التي واجهها على أكثر من صعيد داخلي وخارجي عام ٢٠١١، لم يستعد الاقتصاد اللبناني في النصف الأول من العام ٢٠١٢ زخمه، وأظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية تباطؤاً أو تراجعاً في نسب التحسّن.

مستند رقم (٣): خطة العمل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

أعدت رئاسة الحكومة خطة عمل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في آذار ٢٠١٢، وقد تضمنت الخطة سبعة محاور لتنفيذ هذا الإصلاح، هي:

- ١- استعادة العافية المالية المستدامة من خلال معالجة مسألة الدين العام، ووضع استراتيجية فعّالة لتخفيض حجمه وتحسين إدارته.
- ٢- تعزيز السياسات وسن التشريعات والانظمة التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار ودعم القطاع الخاص.
- ٣- تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية.
- ٤- تعزيز وتطوير العمل في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.
- ٥- الترويج لاستراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية متوازنة تشمل كافة المناطق اللبنانية.
- ٦- تنفيذ اصلاح مؤسسي واداري لرفع مستوى وقدرات الخدمة المدنية وتحسين الحوكمة على صعيد مؤسسات القطاع العام.
- ٧- تنفيذ متطلبات مساعدة للإصلاح.

مصدر المستندين رقم (٢) و(٣) : التقرير الاقتصادي عام ٢٠١١ - غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

بالعودة إلى المستندات أعلاه أجب عن الأسئلة التالية:

١- بالعودة الى المستند رقم (١)،

١.١- استنتج المبدأ ضمن النظام اللبيرالي الكلاسيكي الذي قد يؤدي الى حدوث المضاربات العقارية.(٠.٥ علامة)

٢.١- حدّد نتيجة إيجابية لهذا المبدأ.(٠.٥ علامة)

٣.١- اقترح حلّاً ضمن النظام اللبيرالي لمعالجة مشكلة المضاربات العقارية.(٠.٥ علامة)

٢- استخرج المشكلة المالية الواردة في المستند رقم (١). (٠.٥ علامة)

٣- بالعودة الى معطيات المستند رقم (٢)، حدّد مرحلة الدورة الاقتصادية المتوقعة بعد العام ٢٠١٠، مبرّراً إجابتك. (علامة واحدة)

٤- ١.٤- فسّر كيف أن المشكلة المالية المستخرجة في السؤال رقم (٢)، قد تعيق تنفيذ البند الرابع من المستند رقم (٣). (٠.٥ علامة)

٤- ٢.٤- حدّد نتيجة إقتصادية مباشرة قد تنتج عن عدم إمكانية تطبيق هذا البند. (٠.٥ علامة)

٥- ١.٥- أذكر إجرائين يمكن اعتمادهما لتحقيق المحور الثاني الوارد في المستند رقم (٣)، ثم اشرح الرابط بين أحد هذين الاجراءين والهدف المرجو

من اعتماد هذا المحور. (١.٥ علامة)

٥- ٢.٥- اشرح انعكاس تطبيق المحور الثالث الوارد في المستند رقم (٣) على الوضع الاقتصادي. (علامة واحدة)

- ٦- بيّن كيف أن البرامج المبتكرة من قبل المصرف المركزي الواردة في المستند رقم (١) تؤكد المعلومات الواردة حول مرحلة الدورة الاقتصادية الواردة في المستند رقم (٢) خلال أعوام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠. (علامة واحدة)
- ٧- تشير المستندات أعلاه الى عدة مشاكل إقتصادية ومالية يعاني منها لبنان، أكتب نصاً تقترح فيه: (٤.٥ علامة)
- سياسة مناسبة تساعد على تحقيق مرحلة النمو المتوقعة للبنان خلال عام ٢٠١٣، ذاكراً اجرائين ضمنها، وشارحاً انعكاس هذين الاجرائين على تحقيق الهدف المرجو.
- سياسة مناسبة لمعالجة المشكلة المالية الواردة في المستند رقم (١)، وتتلاءم مع المحور الثاني الوارد في المستند رقم (٣)، ذاكراً اجرائين ضمنها، ورابطاً بين هذين الاجرائين وتحقيق الهدف المرجو.
- السياسة الملائمة لتحقيق المحور الرابع الوارد في المستند رقم (٣)، ذاكراً ثلاثة اجراءات ضمنها، رابطاً بين هذه الاجراءات والهدف المرجو.

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (١٢ علامة)

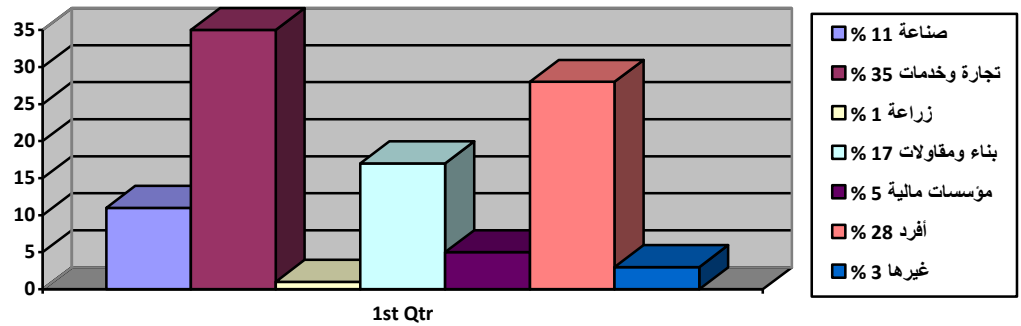
مستند رقم (١):

سُمّي البقاع خلال العهد الروماني بإهراءات روما وفي وسطه شُيّدت أكبر المعابد الرومانية. واستمرّ البقاع منذ القديم وحتى اليوم منطقة زراعية توفر الأمن الغذائي للسكان. فقد بلغت حصة الزراعات البقاعية حوالي ٤٤.٧ % من مجمل الزراعات اللبنانية من حيث القيمة.

المصدر: المجال الجغرافي اللبناني والعربي - التعليم الثانوي - السنة الثانية فرع العلوم - المركز التربوي للبحوث والانماء.

مستند رقم (٢):

توزيع التسليفات على القطاعات الاقتصادية أيلول ٢٠١٣



المصدر: التقرير الاقتصادي ٢٠١٣

مستند رقم (٣): نظام الانتاج الزراعي في لبنان

كشف تحليل النظام الانتاجي الزراعي (...) أنه نظام تقليدي لا يرغب المستهلك في الداخل والخارج (...) وبالنسبة الى القوى العاملة فهناك نقص في العمالة الزراعية في لبنان وعموماً يمكن وصف القوى العاملة في لبنان مع القطاع الزراعي بأنها غير ماهرة وينقصها التعليم والحكمة.

(...) أمّا رأس المال فليس في متناول المزارعين (...) ويمكن الحصول على القروض قصيرة الأجل من البنوك الخاصة مقابل سعر فائدة مرتفع يصل الى نحو ٢٥ %، وبالنسبة الى التسهيلات المالية الحكومية والقروض الزراعية فهي غير موجودة.

المصدر: بتصرف من كتاب د. توفيق جابر - القطاع الزراعي في لبنان تحليل وآفاق.

مستند رقم (٤): تطوّر التبادل التجاري للمنتجات الزراعية (ألف \$)

السنوات	الصادرات الزراعية	المستوردات الزراعية
٢٠١٠	١٥٤١١٦	٧١٥٦٤٨٩
٢٠١١	١٦٠٥٨٤	٨٤٩٦١٣

المصدر: تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة - بيروت - ٢٠١٢

إعتماداً على ما جاء في المستندات أعلاه وعلى معلوماتك المكتسبة، عالج هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

- كيفية تشجيع المزارع على البقاء في أرضه وعلى الاستثمار والإنتاج من خلال ذكر المشكلة التنموية المطروحة مقترحاً اجراءين لحلها .
- اختيار أربع مشاكل من المستندات مسمّياً إجراءً مناسباً لتخطي كل من هذه المشاكل.
- تحديد انعكاس الحلول على التبادل التجاري للمنتجات الزراعية وعلى المجتمع اللبناني.

المادة: الاقتصاد الشهادة: الثانوية العامة الفرع: الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم ٢- المدة: ثلاث ساعات	الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد	 المركز التربوي للبحوث والإنماء
---	--	--

أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات (٧ علامات)

- ١-١- سياسة التنمية البشرية. (٠.٥ علامة)
- ٢-١- زيادة النفقات العامة على الصحة - زيادة التقديمات الاجتماعية - فرض إلزامية ومجانية التعليم ... إلخ. (أي إجراء آخر ضمن هذه السيسة يعتبر صحيحاً. (٠.٥ علامة لكل إجراء)
- ٣-١- زيادة إنتاجية العمل / زيادة الانتاجية. (٠.٥ علامة)

٢- (٠.٢٥ علامة لكل خانة)

الخيار	سبب لاعتماد هذا الخيار
- التركيز على الصناعات الخفيفة.	- توفر سوق السلع المنتجة محلياً. - لا تتطلب هذه الصناعات رساميل كبيرة.
- التركيز على الصناعات الثقيلة.	- الاستفادة من قدرتها العالية على خلق فرص عمل. - الارتقاء دفعة واحدة الى مستوى الدول الصناعية.

٣- علل كلاً من العبارات التالية:

- ١-٣- إن الإفراط في منح التقديمات الاجتماعية في النظام النيوليبرالي أدى الى وقوع هذه المؤسسات الضامنة في عجز ولسد هذا العجز تلجأ هذه المؤسسات الى زيادة الاشتراكات الاجتماعية التي تقع على عاتق المنشآت الاقتصادية فترتفع كلفة انتاجها مما يضعف القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية. (٠.٢٥ علامة).
- ٢-٣- إن الارتفاع المتواصل لانتاج النسيج عزز الطلب على القطن ، مما شكل حافزاً على الاستثمار في هذا القطاع الذي راح يستقطب الرساميل ويطور من تقنيات انتاجه مما أحدث ثورة زراعية في إنكلترا. (٠.٢٥ علامة).
- أو - إن الارتفاع المتواصل لانتاج النسيج أدى الى انخفاض أسعار المنتجات القطنية مما رفع الطلب على هذا المنتج وبالتالي زاد الطلب على القطن مما شكل حافزاً على الاستثمار في هذا القطاع الذي راح يستقطب الرساميل ويطور من تقنيات انتاجه مما أحدث ثورة زراعية في إنكلترا.
- ٣-٣- يستمد صاحب السلطة الشخصية سلطته من أقدميته في العمل ومن اعتراف زملائه ومن المجموعة التي يعمل معها لقيادته، أما صاحب السلطة الرسمية يحصل على سلطته نتيجة القانون أو التفويض وبالتالي قد لا يكون يملك الخبرة الضرورية للعمل في بعض الأحيان ، لذلك قد يكون لصاحب السلطة الوظيفية تأثيراً أكثر على زملائه في الاستشارات التي تتعلق بالعمل من صاحب السلطة الرسمية. (٠.٢٥ علامة).
- ٤-٣- في مرحلة الكساد تبادر بعض المنشآت الاقتصادية الى تخفيض أسعارها لتصرف فائض مخزونها من السلع الغير مباعه فيتراجع التضخم المالي . (٠.٢٥ علامة).

$$\begin{aligned}
 &4- \text{C } 1 = 10.000.000 \text{ ون.} & \text{C } 2 = 9.000.000 \text{ ون.} \\
 &i \text{ } 1 = i \text{ } 1 & i \text{ } 2 = (i \text{ } 1 - 0.015) \\
 &n \text{ } 1 = 3 \text{ أشهر} & n \text{ } 2 = 6 \text{ أشهر} \\
 &I \text{ } 1 & I \text{ } 2 = I \text{ } 1 + 72.50 \text{ ون. (٠.٥ علامة)}
 \end{aligned}$$

$$I \text{ } 2 = I \text{ } 1 + 72.500$$

$$6 \times 9.000.000 \times (i \text{ } 1 - 0.015) = 3 \times 10.000.000 \times i \text{ } 1 + 72.500$$

12

12

$$4.500.000 \text{ } i \text{ } 1 - 67.500 = 2.500.000 \text{ } i \text{ } 1 + 72.500$$

$$2.000.000 \text{ } i \text{ } 1 = 140.000 \text{ (٠.٥ علامة)}$$

$$i \text{ } 1 = 0.07 = 7 \% \text{ (٠.٢٥ علامة)}$$

$$i \text{ } 2 = 0.07 - 0.015 = 0.055 = 5 \% \text{ (٠.٢٥ علامة)}$$

٥- قيمة الاستثمار = ٢٠٠.٠٠٠ + ١٥٠.٠٠٠ + ١٥٠.٠٠٠ = ٣٦٥.٠٠٠ ون. (٠.٢٥ علامة)

النفقات = ٩٠.٠٠٠ + ٢٠.٠٠٠ + ١٠٠.٠٠٠ = ٢١٠.٠٠٠ ون. (٠.٢٥ علامة)

الايادات = (٠.٥ علامة)

السنة الأولى ← ١.٠٠٠ x ٢٠٠ = ٢٠٠.٠٠٠ ون.

السنة الثانية ← ١.٣٠٠ x ٢٣٠ = ٢٩٩.٠٠٠ ون.

السنة الثالثة ← ١.٦٠٠ x ٣٠٠ = ٤٨٠.٠٠٠ ون.

السنة الرابعة ← ٢.٠٠٠ x ٣٢٠ = ٦٤٠.٠٠٠ ون.

السنوات	٠	١	٢	٣	٤
قيمة الاستثمار	365.000	—	—	—	—
الايادات	—	٢٠٠.٠٠٠	٢٩٩.٠٠٠	٤٨٠.٠٠٠	٦٤٠.٠٠٠
النفقات	—	210.000	210.000	210.000	210.000
الدفعات المالية	—	(10.000)	89.000	270.000	430.000
معامل الرهنة	1	0.94	0.88	0.83	0.79
القيمة الراهنة	(365.000)	(9.400)	78.320	224.100	339.700

القيمة الراهنة = 78.320 + 224.100 - 339.700 - 9400 - 365.000 = 267.720 ون. (علامة)
بما ان القيمة الراهنة للمشروع ايجابية يعتبر المشروع مربح ويمكن اعتماده. (٠.٥ علامة)

٦- أعد ترتيب مراحل التخطيط الواردة أدناه ملتزماً بتسلسلها المنهجي. تحديد الأهداف ← تحديد البدائل ← تقييم البدائل ← اختيار البديل الانسب . (علامة واحدة)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (١٢ علامة)

١- بالعودة الى المستند رقم (١)،

١.١- استنتج المبدأ ضمن النظام الليبرالي الكلاسيكي الذي قد يؤدي الى حدوث المضاربات العقارية. (٠.٥ علامة)

١.١- المبادرة الفردية. (٠.٥ علامة)

٢.١- حدّد نتيجة إيجابية لهذا المبدأ. (٠.٥ علامة)

٢-١- الابداع والتجديد. (٠.٥ علامة)

٣.١- اقترح حلّاً ضمن النظام النيو ليبرالي لمعالجة مشكلة المضاربات العقارية. (٠.٥ علامة)

٣.١- رفع الضريبة على ارباح المضاربات. (٠.٥ علامة)

٢- استخرج المشكلة المالية الواردة في المستند رقم (١). (٠.٥ علامة)

٢- العجز الكبير في الموازنة الحكومية. (٠.٥ علامة)

٣- بالعودة الى المستند رقم (٢)، حدّد مرحلة الدورة الاقتصادية المتوقعة بعد العام ٢٠١٠، مبرراً إيجابتك. (علامة واحدة)

٣- مرحلة الأزمة الاقتصادية – إنكماش إقتصادي. (٠.٢٥ علامة)، الدلالة: بلغ النمو عام ٢٠١٠ حوالي ٧.٥ % ← النمو الاقتصادي المتوقع في لبنان

لعام ٢٠١٢ لا يتجاوز ٢ % . (٠.٢٥ علامة)

- مرحلة عودة النمو الاقتصادي. (٠.٢٥ علامة)، الدلالة: على أن يتحسن الأداء سنة ٢٠١٣ ليبلغ معدل النمو نحو ٣.٧ % . (٠.٢٥ علامة)

٤- ١.٤- فسّر كيف أن المشكلة المالية المستخرجة في السؤال رقم (٢)، قد تعيق تنفيذ البند الرابع من المستند رقم (٣). (٠.٥ علامة)

١.٤- العجز الكبير في الموازنة الحكومية يؤدي الى انخفاض النفقات العامة على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ممّا يؤدي الى عدم امكانية

تحقيق تنفيذ هذا البند. (٠.٥ علامة)

٢.٤- حدّد نتيجة إقتصادية مباشرة قد تنتج عن عدم إمكانية تطبيق هذا البند. (٠.٥ علامة)

٢.٤- انخفاض انتاجية العمل. (٠.٥ علامة)

٥- ١.٥- أذكر إجرائين يمكن اعتمادهما لتحقيق المحور الثاني الوارد في المستند رقم (٣)، ثم اشرح الرابط بين هذين الاجراءين والهدف المرجو من اعتماد هذا المحور. (١.٥ علامة)

١.٥- إعفاءات ضريبية / قروض ميسرة / تطوير البنى التحتية / تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات أو المواد التي تدخل في عملية الانتاج. (٠.٥ علامة)

إعفاءات ضريبية / قروض ميسرة / ... ← تخفيض كلفة الانتاج ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الاستثمار
← زيادة الانتاج ← زيادة النمو الاقتصادي. (علامة واحدة)

٢.٥- اشرح انعكاس تطبيق المحور الثالث الوارد في المستند رقم (٣) على الوضع الاقتصادي. (علامة واحدة)

٢.٥- تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية ← جذب الرساميل ← زيادة الاستثمار ← زيادة الانتاج ← زيادة النمو الاقتصادي. (علامة واحدة)

٦- بين كيف أن البرامج المبتكرة من قبل المصرف المركزي الواردة في المستند رقم (١) تؤكد المعلومات الواردة حول مرحلة الدورة الاقتصادية الواردة في المستند رقم (٢) خلال أعوام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠. (علامة واحدة)

٦- ورد في المستند رقم (١) : " عمد مصرف لبنان الى ابتكار برامج وتنفيذها لمساعدة المصارف على الاندماج من جهة، وتأمين قروض مدعومة للمشاريع الصناعية، والسياحية والاستشفائية والسكنية والطاقة البديلة ... إلخ. الأمر الذي عزز الاستثمارات في كل من هذه القطاعات، فالنمو المتواضع المحقق منذ أكثر من أربع سنوات جاء نتيجة هذا الدعم."
وأكد المستند رقم (٢) تأثير هذه البرامج المبتكرة من مصرف لبنان : " وأنت هذه التوقعات بعد وتيرة النمو المرتفعة التي شهدتها الاقتصاد اللبناني على مدى أربع سنوات متتالية في الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ إذ بلغ عام ٢٠١٠ حوالي ٧.٥%، " (علامة واحدة)

٧- تشير المستندات أعلاه الى عدّة مشاكل إقتصادية ومالية يعاني منها لبنان، أكتب نصاً تقترح فيه: (٤.٥ علامة)

- سياسة مناسبة تساعد على تحقيق مرحلة النمو المتوقعة للبنان خلال عام ٢٠١٣، ذاكراً اجرائين ضمنها، وشارحاً انعكاس هذين الاجرائين على تحقيق الهدف المرجو.

- سياسة مناسبة لمعالجة المشكلة المالية الواردة في المستند رقم (١)، وتتلاءم مع المحور الثاني الوارد في المستند رقم (٣)، ذاكراً اجرائين ضمنها، ورابطاً بين هذين الاجرائين وتحقيق الهدف المرجو.

- السياسة الملائمة لتحقيق المحور الرابع الوارد في المستند رقم (٣)، ذاكراً ثلاثة اجراءات ضمنها، رابطاً بين هذه الاجراءات والهدف المرجو.

٧-

المشكلة	السياسة	الاجراء	الربط
المساعدة لتحقيق مرحلة عودة النمو الاقتصادي.	سياسة النهوض الاقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض (٠.٥ علامة)	- انخفاض معدلات الفائدة على القروض المعدة للاستثمار - توفير السوق التنافسية (٠.٥ علامة)	... ← تخفيض كلفة الانتاج + زيادة الانتاجية ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الاستثمارات ← زيادة النمو الاقتصادي (٠.٥ علامة)
العجز الكبير في الموازنة الحكومية.	الخصخصة (٠.٥ علامة)	BOO - BOT - (٠.٥ علامة)	ان تطبيق BOO و BOT يؤدي الى زيادة الايرادات المالية للدولة في المنشآت التي تم خصصتها ومن ناحية اخرى تخفض الدولة الكثير من النفقات المالية التي كانت تتحملها وهكذا تزداد الايرادات العامة مقابل تخفيض النفقات العامة مما يؤدي الى تخفيض عجز الموازنة العامة (٠.٥ علامة)
تعزيز وتطوير العمل في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.	سياسة التنمية البشرية (٠.٥ علامة)	- زيادة النفقات العامة على الصحة. - زيادة نسبة المضمونين صحياً. - زيادة النفقات العامة على التعليم. - إلزامية ومجانية التعليم. - زيادة التقديمات الاجتماعية - أي إجراء آخر. (٠.٥ علامة)	كل الاجراءات ← تحسين التنمية البشرية ← توفير رأسمال بشري كفوء ← زيادة الانتاجية ← زيادة الناتج المحلي الاجمالي ← زيادة النمو الاقتصادي. (٠.٥ علامة)

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (١٢ علام)

١- المقدمة: (٣ علامات) (علامة للمنهجية وعلامتان للمضمون).

- **للمنهجية:** ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الإشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها في المضمون.

- **للمضمون :**

- **مثال :** يعدّ القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الوطني، كما يعد العمل في هذا القطاع صعب وشاق ومتوارث من الجد الى الأب الى الابن وبالتالي أي نقص في القوى العاملة في هذا القطاع يصعب تعويضها وكون الدولة التي لا تهتم بهذا القطاع تكون معرضة لمشاكل من نمو غير متوازن الى عدم تحقيق الأمن الغذائي إضافة الى دور هذا القطاع في اعادة التوازن للميزان التجاري وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. (علامة واحدة).

- **الإشكالية :** (علامة واحدة)

مثال : كيف تستطيع الدولة تشجيع المزارع على البقاء والاستثمار والانتاج في أرضه؟

٢- صلب الموضوع: (٧ علامات)

- **للمنهجية:** مراعاة تسلسل الأفكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة وربط الفقرات بجملة انتقالية. (علامة).

- **للمضمون:** (٥ علامات)

المشاكل	الاجراءات:	الاجراءات:
المشكلة التنموية : نمو غير متوازن لأن نسبة التسليفات المصرفية المخصصة لقطاع الزراعة تبلغ ١% من مجمل التسليفات الموزعة على القطاعات.	- تخفيض معدل الفائدة على القروض المصرفية المعدة للاستثمار في قطاعي الزراعة. (٠.٥ علامة) - إعفاءات ضريبية للمنشآت التي تنوي الاستثمار في قطاعي الزراعة لفترة مؤقتة. (٠.٥ علامة)	علامة
- نظام تقليدي لا يرغب المستهلك في الداخل والخارج	- إنشاء مراكز أبحاث زراعية تعمل على اكساب المزارعين التقنيات الآلية الى تحسين المردود وتعميم التقنيات على المزارعين. - إنشاء مركز توثيق أو بنك معطيات.	علامة
- نقص في العمالة الزراعية في لبنان وعموماً يمكن وصف القوى العاملة في لبنان مع القطاع الزراعي بأنها غير ماهرة وينقصها التعليم والحنكة.	- إنشاء مراكز أبحاث زراعية تعمل على تدريب واكساب المزارعين التقنيات الآلية الى تحسين المردود وتعميم التقنيات على المزارعين.	علامة
- أمّا رأس المال فليس في متناول المزارعين (...) ويمكن الحصول على القروض قصيرة الأجل من البنوك الخاصة مقابل سعر فائدة مرتفع يصل الى نحو ٢٥ %.	إنشاء مصرف زراعي متخصص لإعطاء قروض ميسرة.	علامة
- وبالنسبة الى التسهيلات المالية الحكومية والقروض الزراعية فهي غير موجودة.	- إعفاءات ضريبية - إنشاء مصرف زراعي متخصص لإعطاء قروض ميسرة	علامة
عجز في الميزان التجاري الزراعي	- رسوم جمركية متحركة على المستوردات الزراعية لفترة مؤقتة - فرض مواصفات تعجيزية - تحديد كمية الإستيراد	علامة

كل هذه الاجراءات مجتمعة ← زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي ← زيادة الطلب على المنتجات الزراعية المحلية ← زيادة الصادرات

الزراعية مقابل انخفاض الاستيراد ← تقليص العجز في الميزان التجاري الزراعي. (نصف علامة)

كل هذه الاجراءات مجتمعة ← زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي ← زيادة الطلب على المنتجات الزراعية المحلية ← إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. (نصف علامة)

٣- الخاتمة: (علامتان)

- **للمنهجية:** الإجابة عن الإشكالية – النتيجة. (نصف علامة).

- **للمضمون:** تلخيص الأفكار التي وردت في صلب الموضوع، المقدمة وتجب عن الإشكالية. (علامة ونصف).